

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٦٧ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١
وتخصيص بعض الأراضى للقوات المسلحة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون المدنى ؛

وعلى القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ بتصفية شركة سكك حديد مصر الكهربائية
وإحداث عين شمس وإنشاء مؤسسة عامة لضاحية مصر الجديدة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة عامة لمدينة نصر
بالعباسية بمدينة القاهرة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٧ لسنة ١٩٦٤ بتحويل مؤسسة ضاحية
مصر الجديدة إلى شركة مساهمة عربية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٨ لسنة ١٩٦٤ بتحويل مؤسسة مدينة نصر
إلى شركة مساهمة عربية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٢٤ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٧٢ بتعديل الرسم المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٠ بتعديل الحدود المتداخلة بين الأرض المخصصة للقوات المسلحة وأرض شركة مدينة نصر للإنشاء والتعمير ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١ بشأن قواعد التصرف في الأراضي والعقارات التي تخليها القوات المسلحة وتخصيص عائدها لإنشاء مدن ومناطق عسكرية بديلة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم واختصاصات جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١ لسنة ١٩٨١ بشأن قواعد وشروط التصرف في الأراضي والعقارات التي تخليها القوات المسلحة ؛

وعلى ما عرضه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والإنتاج الحربى ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تخصص الأراضي الكائنة بكل من مدينة نصر والعباسية ومصر الجديدة بمحافظة القاهرة والموضحة حدودها ومعالمها بالخريطين المرفقتين للقوات المسلحة . وتسرى في شأن هذه الأراضي أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

(المادة الثانية)

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (٢) والفقرة الثانية من المادة (٥) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه النصان الآتيان :

(مادة ٢) فقرة ثانية : ويجوز بقرار من مجلس إدارة الجهاز ووفقا للقواعد التي يضعها أن يكون للوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلي والأشخاص الاعتبارية العامة ووحدات القطاع العام ، أولوية شراء الأراضى والعقارات التي تعرض للبيع بالسعر الذي يحدده متى كان ذلك بهدف تحقيق مصلحة عامة يقدرها مجلس الإدارة .

(مادة ٥) فقرة ثانية : وتودع هذه الحصيلة في حساب خاص بأحد بنوك القطاع العام التجارية ، ويضع مجلس إدارة الجهاز القواعد التي تنظم الصرف من هذه الحصيلة بما يضمن حسن قيامه بالأعمال والخدمات التي يختص بها .

(المادة الثالثة)

على الوزارات والجهات المختصة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار.

(المادة الرابعة)

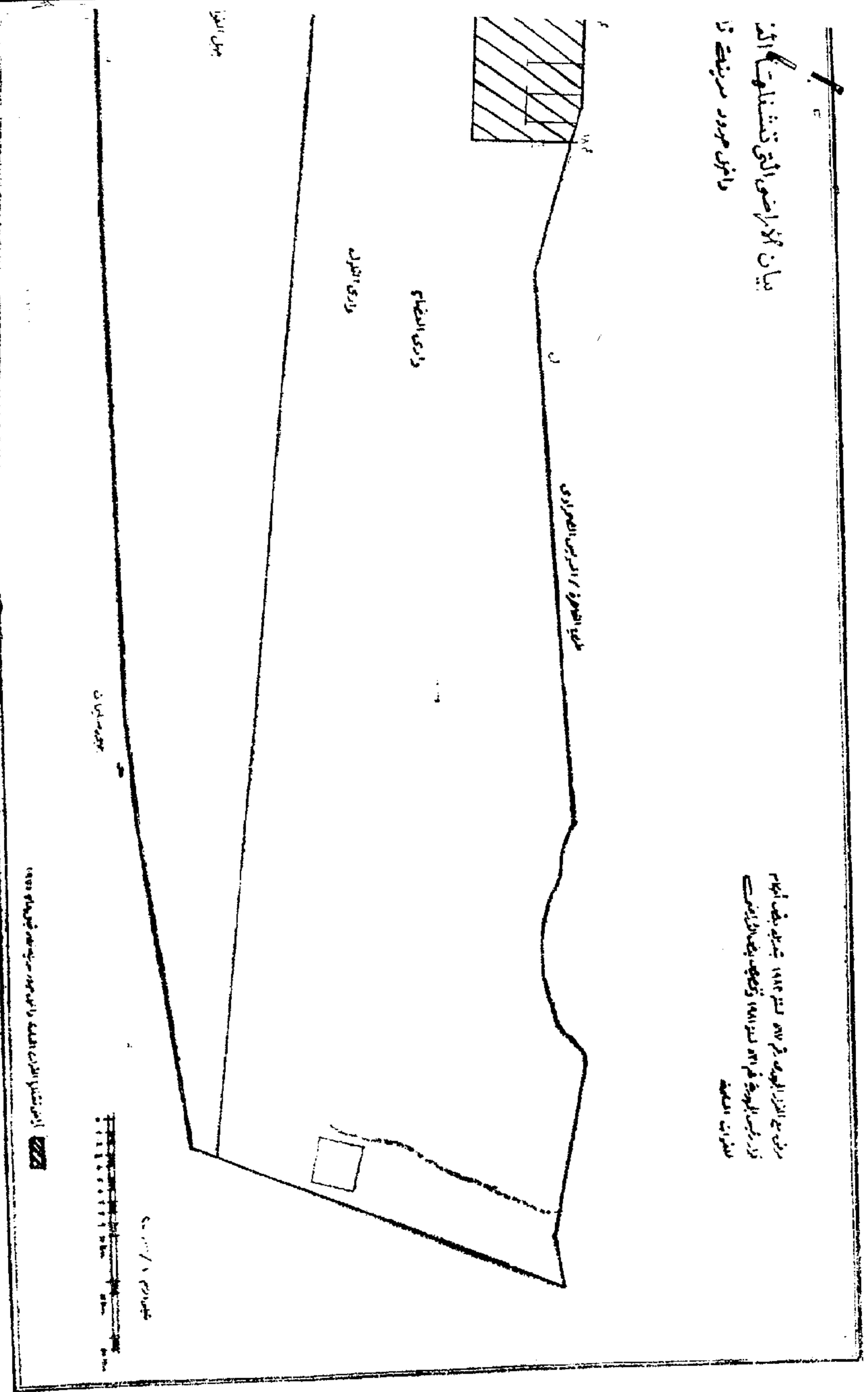
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ صفر سنة ١٤٠٣ (٥ ديسمبر سنة ١٩٨٢)

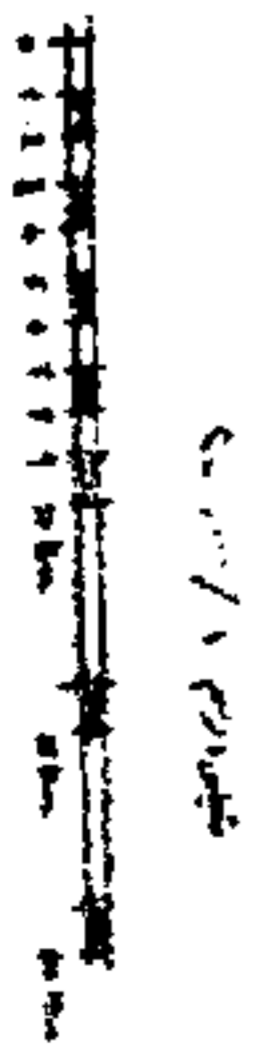
حسنى مبارك

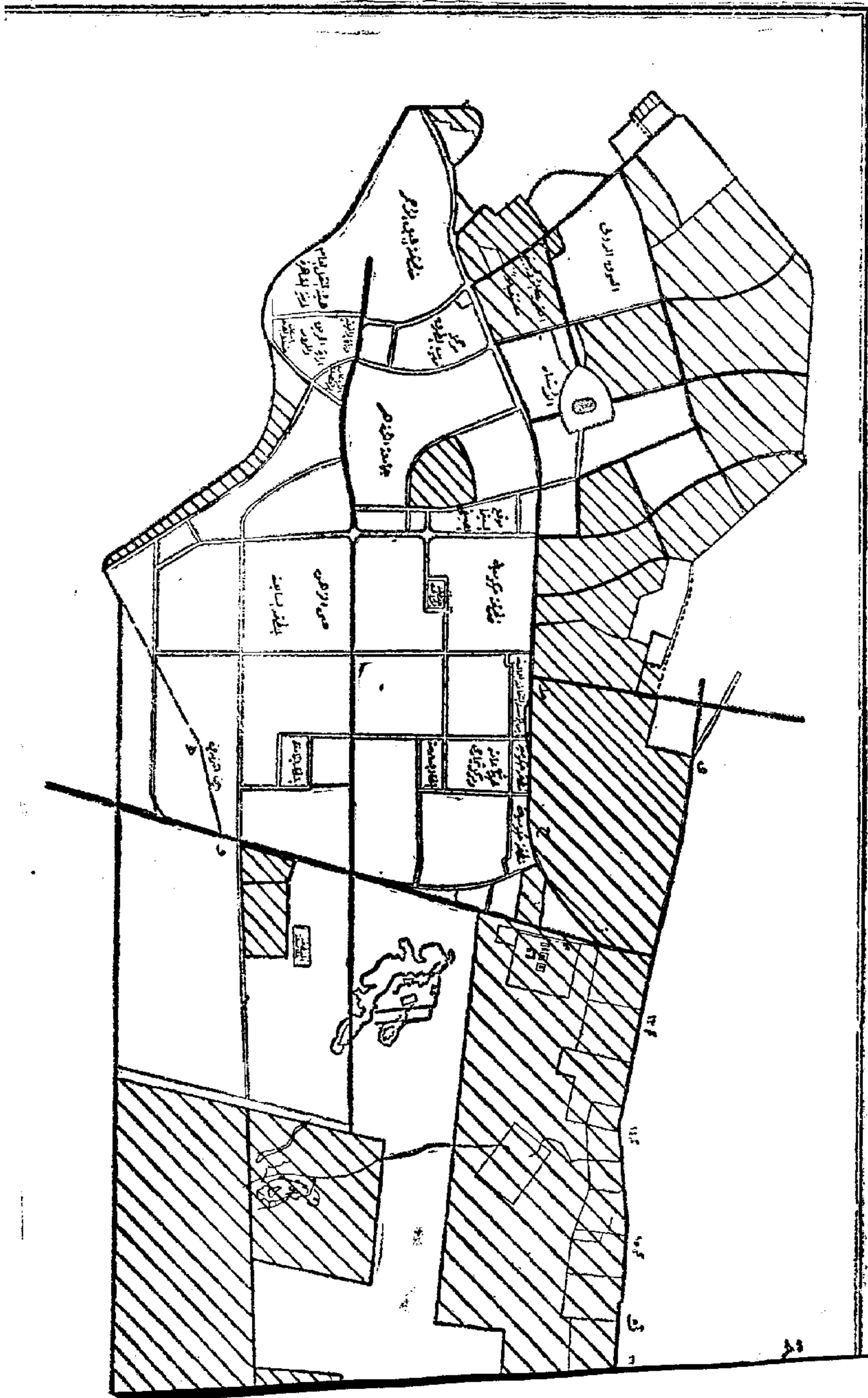
بيان الأراضي التي تشتملها
 وائون حدود سرينجت في

مرفق مع التوزيع الجغرافي رقم ١٧٧ لسنة ١٩١٤
 وزارة رئيس الجمهورية رقم ١٧٧ لسنة ١٩١١
 للحدود المخصصة



أرضي التملك والحدود المخصصة
 السيد حسين الناصر وادي سرينجت في ١٩١٤





بيان الأراضي التي تشتملها القوائم المستصلحة

وإمخمل مبرور شركة مصر الجبرية

مطرح القوائم الجبرية رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨٤
بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٤
وتم تصحيحها بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٤

١/٥/١٩٨٤



مصر

أرض القوس الجبرية